

## نحو تيسير قواعد اللغة العربية

أ.د. أحمد حسن حامد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البشر أجمعين، النبي العربي، الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فهذه جملة أفكار وملاحظات حول تيسير قواعد اللغة العربية، أطرحها عليكم لتتذكروا معاً ما قيل، وما يقال حول قواعد العربية ومشكلة تيسيرها. محاولاً وضع تصور عام لتقريبها من أذهان الطلبة.

وأقول بادئ ذي بدء: لقد كان النحو العربي، وما يزال، مبعث تدمير كثير من الدارسين والمدرسين في عالمنا العربي، وذلك لكثرة تفصيلاته وأحكامه وحواشيه التي ملئت بها كتب النحو قديمها وحديثها، مما دفع بعض الباحثين إلى الرد على النحاة وأحكامهم محاولين، بذلك، تذليل ما خلقوا فيه من صعوبات عسرت أمر تعلمه وتعليمه وانخرقت به عن فائدته المرجوة.

ولعل أول من أدرك هذه الصعوبات من أسلافنا، وحاول وضع دواء شاف لها - على الأقل من وجهة نظره هو - ابن مضاء القرطبي، إذ وجد الصعوبة تكمن في نظرية العامل التي جذبت انتباه النحاة وسيقوا وراءها، فجرتهم إلى افتراضات وتعليقات صعبت النحو وعقدت أبوابه وأحكامه،

فراح ينادي في النحاة والناس من حولهم: «حطموا نظرية العامل، حطموا الأقيسة والعلل، حطموا كل مالا يفيد نطقاً، حتى نرفع كل الحواجز التي تعوق فهم مسائل النحو فهماً صحيحاً، قائماً على الحقائق اللغوية المحسوسة». غير أن محاولة ابن مضاء هذه ذهبت في واد فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى، وظل الناس، وظلت الأجيال تعاني في قراءة النحو مشقات هائلة. وليس، أدل على ذلك، من قول أحد الشعراء الظرفاء:

فِي النَّحْوِ لَا يَقْهَرُنِي إِلَّا تَفَاصِيلُ الْعَدَدِ

وإخال هذه الصعوبة كانت ماثلة أمام أعين النحاة أنفسهم، ومن ثم تسابقوا إلى وضع المؤلفات النحوية التي توحى عناوينها إلى فكرة التيسير ومن أمثلة هذه المؤلفات: الإيضاح، والمفصل، والواضح، وأوضح المسالك، والمقرب وغيرها.

ومهما يكن فقد مات ابن مضاء، ولم تمت صعوبة النحو، بل ظلت حية عبر العصور، حتى جاء عصرنا الحديث فعادت نغمتها تتردد على الألسنة من جديد، وبصورة أقوى مما سبق، مما حفز بعض الباحثين المعاصرين إلى الإدلاء برأيه نحو تيسير قواعد العربية، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» إذ وجد الصعوبة تكمن في وضع النحو وتدوين قواعده، ومن هنا اتجهت محاولته تيسير النحو إلى إلغاء نظرية العامل يقول: «تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيح». وفي ضوء إلغاء هذه النظرية ضم إبراهيم مصطفى كثيراً من الأبواب

النحوية في باب واحد، مثال ذلك وضعه أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل جميعها في باب المسند إليه وحقها الرفع دائماً. وعارض دراستها منفصلة كل منها في باب واحد كما فعل النحاة القدماء.

ثم جاء بعد ذلك «طه حسين» فقال: إن إحياء النحو لا يتأتى إلا من طريقين: أحدهما: أن يقربه النحاة من العقل الحديث ليفهمه ويسيقه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، وثانيهما: أن تشيع فيه هذه القوة التي تجذب إلى النفوس درسه، ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه.

ويبدو أن أمر النحو وتيسيره أخذ اتجاهاً رسمياً في مصر؛ فقد ألفت وزارة المعارف المصرية في زمن وزيرها بهي الدين بركات سنة ١٩٣٨ لجنة، للنظر في أمر التيسير، برئاسة الدكتور طه حسين إذ أعدت اللجنة مقترحات قدمتها إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثم إلى الجامع العربية الأخرى، وكذلك إلى كثير من الجهات التربوية المعنية بتدريس اللغة العربية، وقد أرجعت اللجنة صعوبة النحو إلى ثلاثة أسباب:

أولاً: فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا أو يعللوا ويسرفوا في

الافتراض والتعليل.

ثانياً: إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات.

ثالثاً: إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

ثم اقترحت ما يلي:

الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي.

الاختصار في الأقسام وتعدد الأبواب.

أن تقتصر الجملة على جزأين هما: الموضوع والمحمول. وكل ما عداهما تكملة وحكمها النصب إلا إذا كانت مضافاً إليه أو مسبوقه بحرف من حروف الإضافة فهي مجرورة.

وقد هوجمت هذه المحاولة هجوماً عنيفاً وبخاصة من علماء الأزهر، كما تلقت ردوداً كثيرة من جانب المعنيين بتدريس قواعد العربية، تتضمن نواحي النقص التي فات على اللجنة بحثها.

ثم كثرت بعد ذلك الآراء الفردية حول تيسير النحو، بعضها نشر على صورة مقال في بعض المجلات العربية وبعضها الآخر نشر في كتب اتخذت أسماء تنم على محاولة التيسير والتبسيط.

وحين عقد المؤتمر الثقافي العربي الأول سنة ١٩٤٧ أعيد بحث قضية التيسير مرة أخرى، إذ قدمت للمؤتمر اقتراحات مختلفة ومتعددة، ومن أشهرها الاقتراح الذي قدمه خليل السكاكيني والذي يتلخص فيما يلي:

١- اتباع أسلوب الجداول في تدريس الأبواب النحوية، مثل التوابع والنداء، والاستغاثة، والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء والعدد، ثم القياس عليها. فبدلاً من أن نقول - في العدد على سبيل المثال -: إنه يقسم إلى مفرد ومركب وعقود، ومعطوف، وإن الواحد والاثنين في المفرد والمركب والمعطوف يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، وإن العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود في التذكير والتأنيث، وإن معدوده يكون جمعاً مضافاً إليه، وإن العدد المركب يبنى آخر كل جزء من جزأيه على الفتح إلى آخر ما في العدد من أحكام. بدلاً من كل ذلك نضع خمسة جداول أو أنماط

نقيس عليها على النحو التالي:

ولد - ولدان - ثلاثة أولاد إلى الثلاثين.

بنت - بنتان - ثلاث بنات إلى الثلاثين.

الولد الأول - الثاني، الثالث إلى الثلاثين.

البنت الأولى - الثانية إلى الثلاثين.

الثلاثة كتب، ثلاثة كتب، الثلاثة كتب، الخمسة عشر كتاباً.

ثم يكلف التلاميذ بحفظها وتكرارها.

٢- أن نختار من القواعد ما نحتاج إليه في الاستعمال دون اللجوء إلى

التفصيلات.

٣- اتباع تعدد القاعدة لا توحيدها سواء كان ذلك في النحو أو في

الصرف.

وقد فُض المؤتمر بتوجيهات تدور في معظمها حول تبسيط أسلوب

تعليم القواعد من جهة وتعديل بعض الأبواب النحوية من جهة أخرى.

ومع ذلك بقيت القضية قائمة لم تحل. إذ أعيد بحثها مرة أخرى في

المؤتمر الأول للمجمع اللغوية الذي عقد في دمشق سنة ١٩٥٦، إذ طالب

فيه الدكتور مصطفى جواد بتقليل القواعد، وانتقاء الشواهد من القرآن

الكريم، والحديث النبوي الشريف المروي لفظاً، ثم من الشعر العربي

الجاهلي الصحيح صحة نسبية، ثم من شعر ما بعد الجاهلية.

وليت شعري، هل استطاعت هذه المحاولات، الفردية منها والجماعية،

أن تيسر النحو والصرف؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستظل قائمة مادامت

هناك شكوى من النحو وأحكامه، وفي رأبي أن الشكوى ما يزال يسمع

صداها في جنبات الوطن العربي، وأن التذمر ما يزال يسمع بين الحين والآخر.

وهذا يعني، من جهة أخرى، إخفاق المحاولات السابقة لتيسير النحو العربي، وليس أدل على ذلك من قول الأستاذ علي النجدي ناصف: «إن مثل تلك المؤتمرات والدراسات التي لا تخلو من الارتجال تؤدي إلى البلبلة، وإضاعة الوقت بدلاً من الفائدة، ويقترح أن يغلق هذا الباب لأن الاستقرار على كل حال أبرد ثمرة، وإذا كان في النحو شيء لا نتبينه الآن؛ فإن رجال العربية وهم، بحمد الله أكفيا متخصصون، أحق أن يتداركوه مع الأيام وعلى نور من التجربة والمعاناة، لا على حدس من وهم واهم أو خيال متخيل فيكون الإصلاح أو التجديد استجابة لداعية مقتضية وتحققاً لحاجة ملحة».

والآن، وبعد هذا العرض لقضية تيسير النحو العربي على مدار نصف قرن أو يزيد، فإننا، حقاً لم نحدد ما الذي نريد أن نيسره؟! أهو النحو العربي جميعه؟ أم قواعد العربية؟! إن كان المقصود تيسير النحو العربي، فهذا أمر مغلوط؛ وذلك أن النحو علم، وليس من اليسير أن نيسر علماً كاملاً. ألم يقل نحاة العرب: إن النحو علم مستخرج بمقاييس، وإن كان المقصود من التيسير قواعد العربية، فلنتفق أولاً على صعوبة هذه القواعد. والحقيقة أن أيسر طريقة لتيسير قواعد العربية هي بناء علاقة العشق بين هذه القواعد وبين الدارس أو المتعلم. فإن قامت هذه العلاقة فإنه يصبح بالإمكان الإقبال على تعلم القواعد العربية بأي أسلوب من أساليب تدريس العربية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعليم القواعد قد جرى منذ وقت طويل

على أساليب ثلاثة:

١- الأسلوب الأندلسي الذي يجمع بين القواعد والشواهد أو الأمثلة وهو يسار فيه إما من القاعدة إلى الشاهد أو العكس (من الشاهد إلى القاعدة).

٢- الأسلوب المغربي الذي يقتصر على القواعد دون الشواهد.

٣- الأسلوب الخلدوني الذي يقتصر على الشواهد دون القواعد أي من الشواهد أو الأمثلة المشهورة إلى الاستعمال مباشرة، فيقاس الكلام بعضه على بعض دون اللجوء إلى الأحكام المجردة تقول: قال الرَّجُلُ بالضمِّ قياساً على قال النبي، قال الأحنفُ، قال المهلبُ. وتقول: النهار جميلٌ برفع الاثنين قياساً على قولهم: العلم زين، والصدق عز، والكذب خضوع، والخير عادة، والشر لاجحة، وإذا أخطأ الطالب أرشدناه، أو قلنا لرفاقه: أرشدوا أحاكم فقد ضل. وفي رأينا أن الأسلوب الصحيح في تعليم قواعد العربية لا يكمن في واحد من الثلاثة السابقة، وإنما لابد من أسلوب آخر رابع نطلق عليه (الأسلوب التكاملي). بمعنى أن ينظر إلى المسألة النحوية التي نريد تدريسها للتلاميذ، فإن كان الأسلوب الأول يقرب المعلومة أكثر من غيره فلنتبعه، وإلا فلنلجأ إلى الأسلوب الثاني، أو الثالث وهكذا أو نستعين بالأساليب الثلاثة معاً. وهذا يعتمد على مهارة المعلم ومدى إخطائه بهذه المسألة أو تلك من المسائل النحوية.

وعليه فإنني أرى تيسير قواعد العربية في المادة والأسلوب في الأمور

التالية:

١- لابد من إقامة علاقة عشق ما بين الدارس والنحو، ودونها تصبح

الحلول صعبة المنال.

- ٢- إنشاء معجم نحوي عام وشامل؛ بحيث يرجع إليه الطالب كلما دعت الحاجة إليه.
- ٣- اختيار «لجنة آراء» من علماء النحو للرجوع إليها فيما يعرض من خلاف نحوي، بحيث تضم نحاة يمثلون عصور العربية بما فيها العصر الحديث. يؤخذ برأيهم أو بآراء من نقلوا عنهم.
- ٤- عدم اللجوء إلى الأحاجي والألغاز النحوية.
- ٥- عدم اللجوء إلى الحواشي والتفصيلات المملة إلا في الحالات الضرورية جداً.

أما أسلوب تدريس النحو فيمكن أن نلخصه فيما يلي:

- ١- إعداد المعلم القادر والكفي لتدريس النحو.
  - ٢- اتباع الأسلوب التكاملي الذي أشرنا إليه في تدريس النحو.
  - ٣- الإكثار من النصوص العربية المتنوعة وتطبيق القواعد عليها.
  - ٤- لا مانع من استخدام طرائق التوضيح في تفهيم القواعد.
  - ٥- الابتعاد عن كل ما يجلب الضرر والتعقيد.
  - ٦- عدم اللجوء إلى الجانب المنطقي إلا بعد أن يعجز الجانب اللغوي عن بيان وظيفة الكلمة.
- والجانب المنطقي يعني: «الإضمار، الحذف، التقدير، المحل، التضمين». فلنأخذ هذا المثال:
- ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال  
 إذ يسرع (المعرب) إلى القول في بيان فاعل: (كفى) فيقول: هو

ضمير مستتر تقديره (هو) إذ لجأ هنا إلى (المنطق) قبل أن يبحث عن الفاعل في الزاوية اللغوية المنظورة.

٧- على القائمين على تدريس النحو أن يبينوا مسارب الخطأ في

النحو:

وفي رأبي أن مسارب الخطأ كثيرة منها:

١- الجانب النفسي. بمعنى الشعور بالضعف (ابتداء) قبل الشروع في تعلم مسائل النحو، وقد يكون هذا الشعور متوارثاً. وقد روج بعض المستشرقين لهذه الفكرة حتى تطورت إلى صعوبة عسيرة الحل. إذ قال أحدهم: «أفضل أن أمشي سيراً على الأقدام من الإسكندرية إلى كمبالا في أوغندا على أن أتعلم حرفاً من حروف العربية».

٢- اللبس ما بين بعض الأدوات أو المسائل النحوية:

إذ لاحظت أن عدداً من الطلبة يقول عن: (هو) (وهي) هما أسماء إشارة وفي رأبي أن مسرب الخطأ هنا جاء من الهاء في (هنا) (وهذا)، وهذا الخطأ من الممكن تلافيه بقليل من المعرفة.

ومن ذلك: (إعراب) الذين - بأنه منصوب بالياء لأنه: (فالياء ولأنه) مسربان من مسارب الخطأ في النحو العربي إذ سمعت بعضهم يقول: الذين منصوب (الياء) لأنه:

(أ) جمع مذكر سالم

(ب) من الأسماء الخمسة.

دون عناء تفكير.

٣- جملة (مقول القول) - (لا محل لها في الإعراب) يسرع الطالب إلى

القول (لا محل لها في الإعراب) - ويبدو أن سيطرة (عبارة لا محل لها في الإعراب) على الذهن أقوى من (لها محل في الإعراب).

٤- اللجوء إلى التخمين في إعراب الجمل العربية. مع أن الإعراب ليس تخميناً وإنما وفق ضوابط معينة. ولا نَحْف من ذلك. فالنحو (رفع) (ونصب)، (وجر).

وللرفع ضوابط كما أن للمنصوبات ضوابط، ومثل ذلك يقال للمجرورات.

٥- أن يفرق الطالب ما بين وظيفة الكلمة في التركيب وما بين «الإعراب». وذلك أن ثلثي النحو العربي لا محل له في الإعراب. بمعنى أن الأفعال والحروف جميعها لا محل لها في الإعراب، ماذا يبقى إذن؟ الأسماء وحسب.

وبعد؛ فلعلي أكون قد وفقت في وضع اللبنة الأولى التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار حين نقدم على تيسير النحو العربي.